دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المنطق و اللغة و صلتهما بعلم أصول الفقه
المصدر:	المجلة الليبية العالمية
الناشر:	جامعة بنغازي - كلية التربية بالمرج
المؤلف الرئيسي:	محمد، سليمان بوبكر صالح
المجلد/العدد:	ع5
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	يناير
الصفحات:	1 - 26
رقم MD:	762813
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	المنطق ، اللغة العربية ، علم أصول الفقه ، النحو العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/762813

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس – يناير 2016

المنطق واللغة وصلتهما بعلم أصول الفقه

أ. سليمان بوبكر صالح محمد

(عضو هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم - طبرق - جامعة عمر المختار)

المنطق واللغة وصلتهما بعلم أصول الفقه

ملخص البحث

تُعدّ إشكالية المنطق واللغة وصلتهما بعلم أصول الفقه من الإشكاليات التي اهتم بها علماء اللغة والمنطق والفقه ، فهى ذات طبيعة خاصة تحتوى على إشكاليات متعددة منها : العلاقة بين المنطق واللغة :- لا تزال هذه العلاقة بين المنطق واللغة فى حاجة إلى دراسة وافية وجدية ، حيث دخلت نظريات جديدة غير موجودة من قبل ، مثل فلسفة اللغة والمنطق الرياضي ، والعلاقة بين المنطق واللغة والفقه ، حيث إن المنطق يبحث فى المبادئ والمفاهيم ، والنحو يبحث فى الألفاظ وهى متغيّرة عكس المنطق . المعالجة المنطقية لبنية اللغة :- تُعد اللغة نتاج الإدراك العقلي ، واللغة أشد دلالة على وجود الأشياء ، ولقد حدثت مناظرات بين النحو والمنطق ، ومن خلالها نتج أن هناك علاقة بين المنطق واللغة . تأثر بعض المسلمين بالمنطق الأرسطي ، كما ربط أرسطو بين المنطق واللغة ، وأعجب النحاة العرب بالمنطق الأرسطي ، فالمنطق هو ميزان الفكر ، ذو حد وقياس وبرهان وتعليل، استطاع بعض من النحاة التوفيق بين النحو العقلي " المنطق " والنحو اللغوي – التوفيق بين القياس النحوي والقياس المنطقي العقلي – مع وجود من يرفض المنطق والقياس – على الرغم من وجود من يؤيد ذلك مثل : أبو حنيفة والذي كان له الفضل فى دخول القياس إلى اللغة والفقه ، كما أن ابن رشد استخدم المنطق فى فلسفته وفقهه . لقد ربط علماء المسلمين من أهل اللغة والمنطق بين القياس المنطقي والتحليلات اللغوية ، منهم أبو حامد الغزالي ، إن الألفاظ المستعملة فى المنطق هي نفس الألفاظ المستعملة فى اللغة والنحو ، كما يرى أن هناك ألفاظ شرعية فى اللغة ، وعلم أصول الفقه مادته هي الفقه واللغة والكلام ، وعلم الأصول عند الغزالي من العلوم الشرعية .

Abstract

The problem of language and logic and their relation to jurisprudence is one of the most problems which interested scholars because it has a special nature that includes the following: The relationship between language and logic is still in need of a thorough and serious consideration, where entered a new theories such as language and mathematical logic, philosophy, and the relationship between logic and language and jurisprudence where logic looks at the principles and concepts while grammar Looks at words. The logical processing of language structure is a product of mental perception of the speaker and the existence of things, where have been debates which resulted in that there is a relationship between logic and language. Some Muslims affected by the logic of Aristotle, who linkied between logic and language, and was impressed by Arab grammarians. Logic is a balance of thought, with a limit, measure, proof and explanation. In conclusion some grammrians recouncilled between mental logic and grammar and between grammar meaurement and logic meaurement as well. In the meantime this idea was supported by some schollars like Abu Hanifa and Ibn Rushd.

المقدمة

إن الحديث عن الصلة بين المنطق واللغة وعلم الأصول يعد حديث شائق وصعب ، وذلك لأن هذا الموضوع قد بحث فيه المفكرين العرب الأوائل ، وكذلك المعاصرين ، وسواء كان البحث عند الأوائل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، لكنهم وضعوا لنا بعض الأمور التي تتطلب البحث والدراسة في فلسفة اللغة والمنطق والفقه ، مثل الفارابي وابن جني والباقلانى والغزالي وابن رشد وغيرهم كثير .

المنطق هو علم التفكير، واصغر وحدة منطقية فيه هي المركب التام ، وتسمى القضية واللغة هي الإفصاح عن المعاني ، وعلم المنطق والحكم بالصواب أو الخطأ على القضية المنطقية ، واستنتاج نتيجة أو قضية من قضايا أخرى أو قضية واحدة .

واللغة ليست مرتبطة بشعب أو جيل معين ، أي ليست خاصة في الدراسة بهذا الشعب أو ذاك الجيل ، فكان الباب مفتوحاً لدراستها وخاصة في العصر الحديث والمعاصر ، ولهذا نجد أن اللغة تتألف من ألفاظ وتركيب لغوى ، والألفاظ مجرد رموز لغوية متفق عن معناها بين المتكلمين بهذه اللغة أو تلك .

إن علماء اللغة يرونها بأنها أوسع منهاجا ، وهى غنية بالألفاظ التي وضعت للمعاني ، ولها من الأدوات ما يجعلها ملتبسة بالمنطق ، ولهذا نرى بان المعنى في اللغة يعنى الصدق في المنطق ، وغياب المعنى في اللغة يدل على الكذب في علم المنطق ، وذلك لأنه لا يوجد مصداق له ، واللغة لها دور مهم في المنطق وكذلك في العلاقة بين النحو والمنطق ، وهذه كانت معضلة لبعض المفكرين والفلاسفة ، خاصة العرب لأن هناك من يرى بان المنطق يدرس المعنى ، بينما النحو يدرس الألفاظ، وهناك من يرى بان المنطق والنحو لا تعارض بينهما ، لأنهما يدرسان المعنى واللفظ ، ولقد استعان علماء النحو بالفكر المنطقي العلمي التحليلي ، فلاحظوا ترابط الألفاظ ودلالاتها المعنوية من خلال عملية التركيب ضمن قواعد منطقية يقبلها العقل ، لان النحو منطق عربي ، والمنطق نحو عقلي ، وهذه العلاقة القائمة بين المنطق والنحو شبهها الفارابي بعلاقة المنطق بالعقل والمعقولان .

والعلاقة بين المنطق وعلم أصول الفقه هي أن المنطق يدرس موضوعي التعريف والاستدلال ، وتوجد فى علم أصول الفقه مصطلحات ومفاهيم لابد أن تفهم وتفسر عن طريق المنطق واستخدام القياس المنطقي ، وتأتى إلى علم أصول الفقه ، فهي من مباحث علم المنطق ، واعتبار علم الأصول بالنسبة إلى الفقه كاعتبار المنطق بالنسبة إلى الفلسفة .

فعلم أصول الفقه له علاقة باللغة وذلك لأن اللغة العربية هي وعاء الكتاب والسنة فكلا منهما باللغة العربية ، والاستدلال فيهما مبنى على معرفة طرق العرب فى الإفهام والفهم ، والمباحث الأصولية اللغوية ليست من نوع علوم اللغة أو النحو العادية ، فقد دقق الأصوليون نظرهم فى فهم أشياء من كلام العرب لم يتوصل إليها اللغويون أو النحاة ، ان كلام العرب متسع وطرق البحث فيه متشعبة ، فكتب اللغة تضبط الألفاظ والمعاني الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي يتوصل إليها الأصولي باستقراء يزيد عن الاستقراء اللغوي .

إشكالية الدراسة " البحث " :-

المنطق واللغة وصلتهما بعلم أصول الفقه

تتبلور إشكالية تلك الدراسة فى أن المنطق واللغة وصلتهما بعلم أصول الفقه ينطلق من أحقيتهما فى العلاقة اللغوية والمنطقية والفقهية ، مما سبب فى التأثير المباشر فى الفكر الإسلامي المعاصر، والثقافة الإسلامية المعاصرة ،مما نتج عنه تشتتاً فى الفكر داخل المجتمع الإسلامي من حيث وجود تلك العلاقة .

ولهذا السبب نجد فى المجتمع أفكار كثيرة متناقضة تجعل المجتمع يتساءل دائماً أيهما صواب ؟ مما يعيق عملية التقدم الفكري الحضاري الذي يتطلب عقل مدرك واعي يدرك العلاقة بين المنطق واللغة وصلتهما بأصول الفقه .

أسباب اختيار البحث :-

لقد تم اختيار هذا الموضوع بناء على إشكاليات تُعد أساسية فى مجتمعنا المعاصر ، فالمجتمع العربي يعيش صراعاً داخلياً يتمثل فى الأيديولوجيات المختلفة ، فمن جانب : بين رجال اللغة ورجال الدين والفقه وبين رجال الفكر الإسلامي الذين يحاولون إيجاد حلقة وصل بين اللغة والمنطق ، والتوصل إلى حل لهذه المعضلة .

وبناء على وجود تلك الإشكالية فى مجتمعنا تم اختيار هذا الموضوع ، ودراسة أوجه الاتفاق والاختلاف من حيث المفاهيم والآليات والأهداف .

الهدف من البحث :-

الهدف من البحث التعريف والتوضيح للخطأ الذي يقع فيه بعض الناس فى العلاقة بين المنطق واللغة والفقه ، ولقد استغلت بعض الجماعات والفرق الإسلامية هذا الموضوع لنقد المنطق وعلاقته بالفقه واللغة .

أهمية الدراسة :-

يشغل هذا الموضوع مكاناً كبيرا بين المفكرين ، نظراً لما له من أهمية فى هذا الوقت ، ولقد تناوله العديد من الباحثين والمفكرين ، إلا أن هذه الأبحاث والدراسات لا تكفى ويحتاج الموضوع إلى المزيد من الدراسات ، وسوف نحاول فى هذه الدراسة أن نتناول هذه القضية على اعتبار أنها قضية أعمق وأشمل مما نراه فى الواقع .

منهج الدراسة " البحث " :-

والمنهج المتبع فى البحث هو المنهج التحليلي المقارن مع الاستفادة بالمنهج التاريخي كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

تمهيد :-

لطالما كان المنطق واللغة محط اهتمام الفلاسفة والمفكرين ، غير أنهما لم يصبحا موضوعا مركزيا فى الفلسفة الإسلامية إلا بعد ظهور رجال النحو عند المسلمين ، ودخول المنطق إلى الفقه الإسلامي ، غير أن هناك اتفاق كبير على إن الوسيلة الفضلى لحل المشاكل في مختلف فروع المنطق إنما يتم عبر فحص اللغة التي صيغت بها ، ((فمما لا شك فيه إن هناك جوانب مشتركة بين العلمين، إلا إن هذه الجوانب لا تزيل الاختلاف بينهما ، وقد لخص لنا "التوحيدي" على لسان أستاذه السجستانى أوجه الاتفاق والاختلاف بين العلمين بقوله " النحو منطق عربي، والمنطق نحو عقلي)). ([1]) ولقد اهتم الفلاسفة المسلمين باللغة وتحليلها وتمت التسمية بالتحول اللغوي .

وتعد موضوعات المنطق فى الفكر الإسلامي ذات طبيعة خاصة تحتوى على إشكاليات متعددة وذلك لوجود بعض التعارض فى الرؤى المذهبية والفكرية بصدد المقولات المنطقية التي يحتويها المنطق بأشكاله وضروبه ودلالات قياسه ، فمن مفكري الإسلام من نقد محتوى المنطق وعلى الأخص المنطق الصوري مثل ابن تيمية وابن الصلاح الذي حرمه ، على الرغم من تأثرهم به ، ومنهم من استخدمه فى مجالات الفكر الإسلامي وزاد من دلالاته ومفاهيمه وعدل وأضاف بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع فيعتبر بذلك نوعا من تطور المنطق ومنهم الفارابي ، وابن حزم ، والإمام الغزالي .

انتقد الغزالي علم الكلام وتحدث عن أصول الفقه وربطه بالمنطق الذي جعل منه مقدمة لكل العلوم، وثق بالمنطق وأعلى من شأنه وسط العلوم الأخرى ، وقد استطاع ان يدخله ويربطه بالفقه الإسلامي ، وهذا ما ساعد المنطق الأرسطي على الانتشار فى الفكر الإسلامي .

أما ابن تيمية فقد انتقد المنطق وقلل من شأنه وسعى لفك الارتباط بين هذا العلم وعلوم المسلمين ، لهذا يعتبر من ابرز الرافضين للمنطق ، وعلى الرغم من هذا الموقف النقدي فقد ألف عدة كتب فى المنطق لم يعثر منها إلا على كتبه المشهورة فى هذا المجال مثل كتابه " رفض المنطق " و " الرد على المنطقيين " ، وهى كتب يستشف منها أن نقده للمنطق ليس بالنقد الهدام او نقد تحريم مثل ابن الصلاح ، وقد اختلف المفكرون العرب والمسلمين تحديدا حول موقف ابن تيمية الحقيقي من المنطق.

لقد ظهرت حركة نقدية للفلسفة ، وكان من أهم روادها وأعلامها ابن تيمية الملقب بشيخ الإسلام، فكان نقده للفلسفة والمنطق نقدا منهجيا لم يكفر من يشتغل بالفلسفة او المنطق ، وهو يختلف عن الغزالي فى انه لم يقبل من الفلاسفة لا المقدمات ولا النتائج ونعى عليهم العقل والاعتماد عليه كوسيلة للمعرفة .

وفى العصر الحديث تطورت العلاقة بين المنطق واللغة وأصول الفقه ، حيث ظهرت فلسفة اللغة ، والمنطق الرياضي والذي استخدم بعض الرموز اللغوية الرياضية فى قوانينه ، فالألفاظ المستخدمة فى المنطق هي نفس الألفاظ المستعملة فى اللغة والنحو.

[1] د. محمد مهران ، مدخل إلى المنطق الصوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994 م ص 32.

1 - المنطق وعلاقته باللغة :-

ولا ريب إن مشكلة العلاقة بين المنطق واللغة لا تزال في حاجة إلى معالجتها في إجمالها وعمومها، وفى الواقع إن هذا الموضوع اثأر كثيرا من الجدل والنقاش في مختلف الأقطار العربية وغير العربية ، فلا يزال الجدل إلى الآن مستمرا ولا تزال الكتب والمؤلفات تصدر ، ولكن لم تصل إلى البلسم الشافي الذي يشفى العقل والفكر ، فلو ((نظرنا الآن إلى الدراسات الحديثة في المنطق واللغة ، لرأينا إن الفلاسفة والمناطقة يولون اهتماما كبيرا للدراسة المنطقية للغة ، إذ ازدادت على أيديهم الصلة بين المنطق واللغة)).([2])

ان هذه السلسلة من الحقائق اللغوية والمنطقية ليست منفصلة عن بعض ، بل تفصح عن وجود مناسبة ومشابهة بينهما، وذروة تضافرهما في إيجاد المعنى ومصداقه ، ويظل تضافرهما قائما حتى بعد مغادرة كل منهما هذا المشترك ليتخذ كل منهما طريقه في الاستعمال الإنساني ، ففي المنطق

ظل من اللغة ، وفى اللغة ظل من المنطق .

إن اللغة كذلك سلطة تشريعية وإلزامية قانونها اللسان ، بفعل التكرار والاجترار الذي يطال الكلمات التي يتداولها الأفراد ، إذ تحدد نطقنا وألفاظنا وتركيبنا اللغوي ، لتصبح أداة للضغط والتعبير عن الخطاب الإيديولوجي السائد في المجتمع.

هناك العديد من الأسباب التي زادت من أهمية المنطق واللغة في الفكر الإسلامي ، فبالرغم من صياغة المفاهيم والأفكار بلغات كثيرة ومختلفة ، وفى بعض الأحيان صياغتها بطرق أخرى غير

اللغة ، فان الغالبية العظمى من الحالات ترتبط ارتباطا وثيقا باللغة ، ولكل لغة منطق خاص بها ، ((لأنه شرط الفهم والإفهام في البيئة اللغوية الواحدة ، وإذا اخل المتكلم بهذا النظام ، حكم السامع على كلامه بالغرابة والشذوذ والغموض ... ويرتبط هذا النظام بعقول أصحاب اللغة وتفكيرهم إلى حد كبير ... ولكنه النظام الخاص الذي يختلف من لغة إلى أخرى ، ويتصف في كل بيئة بخصائص معينة تجعل لكل لغة استقلالها وتميزها عن غيرها)) . ([3]) وهى مستودع ضخم من الأصناف والمفاهيم التي دونها أصبح التفكير المحنك والمعمق مستحيلا ، يعود ذلك في الغالب إلى النظرة الشائعة القديمة بان اللغة ما هي إلا أداة تعبير عن الفكر ، لم تعد مقبولة بعد الآن ، فلو إن الفلسفة عُرفت على أنها تحليل المفاهيم ، لتبين أنها تستطيع فعل ذلك عن طريق التركيز على كيفية استخدام الكلمات المعبرة عن الأفكار ، ويعتبر سلوك استخدام اللغة من أكثر السلوكيات التي يظهرها الإنسان تعقيدا وبراعة ، وبالتالي تمنحنا الكثير من المفاتيح ليس لمعرفة كيفية عمل العقل ، بل وعن العقلانية وإتباع القواعد وغيرها من المواضيع الفلسفية الأساسية ، ولا سيما بان اللغة العربية لها منطقها الخاص ، واللغة منطق وعقل ، وكذلك النحو ، وهذا يعنى أن اللغة يجب أن تتم دراستها عن اللغويين والنحويين ، ويضاف إلى هؤلاء المناطقة ولهذا ليس من العيب الخلط بين النحو والمنطق فهذا يدل على الإبداع والتطور والابتكار العلمي .

---

[2] د. محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصوري ، ص 33.
[3] د. إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 6 ، 1978 م ، ص 178.

وفى العصر الحديث دخلت نظريات جديدة كانت غير موجودة من قبل ، وهى مثل منطق اللغة وهى تستخدم منهج جديد فى تحليل اللغة مستعينة بالمنطق وخاصة المنطق الرياضي والذي استخدم بعض الرموز اللغوية الرياضية فى قوانينه ، وهذه الرموز لها دلالات واضحة فى المعنى وهى تدل على شيء معين وهذا واضح من خلال فلسفة اللغة التي انتشرت فى هذا العصر فى المجتمعات سواء الغربية أو العربية والإسلامية ، ولكن نجد الكثير من الفرق الإسلامية تحرم المنطق الأرسطي ويرفضونه ، ولكن من يرفض هذا المنطق هم طبقة معينة ، لهم الأسلوب الخاص بهم ،علما بأنهم يرفضون المنطق وفى نفس الوقت يستعملونه فى علومهم ومؤلفاتهم ، وهم بكل تأكيد لا يعرفون ((مكانة الإسلام وعلومه اليقينية والتي هدى الله إليه الفريق الحق المقابل لهؤلاء المفتونين بالمنطق ورأوا ذلك باطلا وفسادا فكريا لذا حذر أهل الحق من العلماء من المنطق وحرموا الاشتغال به)). ([4]) ومع هذا فإن الفلاسفة المسلمين والمفكرين المسلمين وعلماء اللغة العرب والمسلمين معظمهم لم يرفضوا المنطق ولكنهم يضعون قوانين خاصة لكي يندمج المنطق مع اللغة والنحو ، وهم يدركون الفرق بين المنطق والنحو ، وذلك انه كما يسمونه " النحو اللغوي والنحو العقلي " فهذا أبو نصر الفارابي وهو احد الفلاسفة المسلمين الذين كان له دور بارز فى الفلسفة والفكر الإسلامي ، ((يرى بأن صناعة المنطق تناسب صناعة النحو ، وذلك أن قوانين النحو فى الألفاظ وقوانين المنطق نفسها فى المعقولات)). ([5]). وهو يرى بأن ((السيرافى قد فعل حماقة أو جاء منكرا عندما فصل بين النحو والمنطق)). ([6])

والمنطق يمر فى إشكال يضعه موضع التساؤل والتشكيك ، خصوصا فى الفكر الإسلامي ، حيث وجد على الدوام قديما وحديثا من يشكك بهوية المنطق الإسلامي المكتوب بالعربية وينكر عليه أصالته، مع أنه يوجد من يخالف هذا الرأي القائل بأن المنطق احتل موقعا حيويا بعد أن تطور ودخل الفقه الإسلامي عن طريق الفلاسفة المسلمين ، ويعتبر المنطق علم عام وليس خاص ، بعكس النحو الذي ينبع من هذه العادات والتقاليد ، والمنطق يبحث فى المبادئ والمفاهيم وهى ثابتة لا تتغير ، بينما النحو فى الألفاظ وهى تتغير ، والنحو مصدره اللغة العربية وهو يخضع لعادتهم ولسانهم ، والمنطق مصدره العقل الذي يوجد عند الجميع إذن هو عام ((إن فوائد النحو مقصورة على عادة العرب ... والمنطق مقصور على عادة جميع أهل العقل من أي جيل كانوا وبأي لغة أبانوا إلا أن تتعذر أسماء عند قوم وتوجد عند قوم)) ((والنحو يتبع ما في طبائع العرب وقد يعتريه الاختلاف والمنطق يتبع ما فى غرائز النفوس وهو مستمر على الائتلاف)). ([7])

وقد لعبت الحياة في ذلك الوقت دورا هاما ففي ذلك الوقت كانت الفلسفة والمنطق مرفوضان تماما وكان العلماء والفقهاء ينظرون إليها حسب نظرة المجتمع أو الطبقة الحاكمة فهي التي تسير العلم وهى التي ترفض ما تراه للرفض ، فهذه العلوم كانت دخيلة على الشريعة الإسلامية من وجهة نظر العلماء ، ولكن مع هذا وجد من وقف ضد هذا التيار وجعل من العلوم الأخرى ركيزة للعلم والتطور والأخذ بها من ضمن الأمور المطلوبة حتى نرى ما هو جديد وما هو يتمشى مع المجتمع وتطويره ودمجه فى العلوم الإسلامية ، نرى الفارابي كان من الفلاسفة الذين ينظرون إلى المنطق

---

[4] د. ابتسام احمد جمال ، نقد ابن تيمية للقياس ، مجلة ام القرى ، ع 26 ، صفر 1424 هـ ، 5 \241 .
[5] الفارابي ، إحصاء العلوم ، تحقيق عثمان أمين، دار الفكر العربي، القاهرة، 1949 م ، ص 54 .
[6] التنبيه على سبيل السعادة ، تحقيق جعفر آل ياسين ، دار المناهل ، بيروت ، 1985 م ، ص 12 .
[7] أبو حيان التوحيدي ، المقابسات ، مقدمة محمد توفيق حسين ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1970 م ، ص 124 .

الصوري ودخوله في اللغة أمر ليس بضار للغة فهو يقول : ((أما آثار قراءة الفارابي النحو على ابن السراج فتظهر فى اهتمامه بالصلة بين النحو والمنطق ، وهو أمر لم ينظر فيه مفكر إسلامي قبل الفارابي أو بعده بالتفصيل والعمق الذي نظر فيه الفارابي فى مصنفاته العديدة)) . ([8])

2 – المعالجة المنطقية لبنية اللغة :-

يتميز الإنسان عموما بالمنطق والتعقل ، ولكن الفيلسوف هو من يهتم على الخصوص بالأفكار ويعمل على إنشاء عالم فكرى تعمره الكائنات والشخوص ، إن اللغة هي الأشد دلالة على وجود الأشياء ، أكانت كيانات ذهنية أم موجودات عينية أم أجهزة مفهوميه أم أدوات مادية ، إن المنطق يولد علاقة لغوية لها دلالات فى عملية التواصل ، وذلك لان اللغة هى نتاج الإدراك العقلي ، ولهذا لم يصدر النحو عشوائي أو عن انفعال عاطفي ، بل عن دراسة وعلم له خصائصه ، ومنهجه ويرتكز على مجموعة من القواعد ، ومن هذه القواعد النحوية استطاع الفلاسفة والمفكرين العرب أن يظهروا التشابه بين المنطق والنحو ، فكان مجموعة من القواعد المعيارية نتيجة تفكير منطقي عقلي من قبل اللغويين ، ((لكن المتعدى المنطقي يجاوز المتعدى المنطقي يجاوز المتعدى النحوي ولا يقتصر على الفاعل والمفعول به ، بل يشمل المجرور وغيره)).([9])

والتجربة المنطقية لا يمكن الإفصاح عنها دون ابتكار لغوى يطال المصطلح والعبارة كما يطال الأسلوب والتراكيب ، اى لا يمكن أخراج هذه التجربة مخرج الوجود من دون تشكيل نص بكل ما

للكلمة من معنى ، ولهذا لكل فيلسوف كبير لغته وأسلوبه ، كل مفكر يكتب تجربته بتشكيل نصه الفريد المميز،وهذا شأن التجارب الوجودية كل تجربة أصيلة تملى لغتها الخاصة ، ولهذا تعتبر المدرسة البصرية هي أول مدرسة إسلامية تعنى بعلم النحو وتضع أصوله ، وقد كان للترجمة دور هام فى هذه المدينة التي تعتبر أيضا أول مدينة إسلامية يترجم فيها المنطق الأرسطي ، كما نشأ فى البصرة علم الكلام والذي كان له أثر مباشر فى الجدل المنطقي والبحث فى أصول الدين وكان من المترجمين الذين ترجموا كتب أرسطو المنطقية هو ابن المقفع ، ((ومعرفتنا بوجوه الاختلاف بين أهل الكوفة وأهل البصرة ليست كافيه ، فيقال إن نحاة البصرة قد جعلوا للقياس شأنا كبيرا فى الأحكام المتعلقة بأمور اللغة ، كم فعل البغداديون فيما بعد ، على حين أن نحاة الكوفة ترخصوا فى أمور كثيرة تشذ عن القياس ، ولهذا سُمى نحاة البصرة " أهل المنطق " تمييزا لهم عن نحاة الكوفة ، وكانت مصطلحاتهم النحوية مباينة بعض المباينة لنظائرها عند الكوفيين)) .([10])

كانت هناك مناظرات فى ذلك العهد بين النحو والمنطق ، وهذا ما وضحه " أبو حيان التوحيدي فى المقابسات " ، وقد لاحظ الفلاسفة والمفكرين ورجال اللغة ان هناك صلة بين المنطق واللغة وخاصة بين المنطقي الأرسطي والنحو العربي ، وإن النحاة المتأخرين يشتركون مع المناطقة فى القوانين المنطقية التي جاء بها أرسطو ، ((قال البصريون والكوفيون الأسماء قبل الأفعال والحروف تابعة للأسماء ، وذلك إن الأفعال أحداث الأسماء يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء والاسم قبل الفعل

---

[8] الفارابي ، الحروف ، تحيق محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ، ط 2 ، 1990 م ، ص 46 .
[9] طه عبدالرحمان ، المنطق والنحو الصوري ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط1 ، 1983 م ، ص19 .
[10] ت . ج . دى بورى ، تاريخ الفلسفة فى الإسلام ، علق عليه د . محمد عبد الهادى أبو ريده ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط 5 ، 1981 م ، ص 55 .

لأن الفعل منه الفاعل سابق لفعله ، وأما الحروف فإنما تدخل عل الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها وإعراب تؤثره)). ([11])

3 – تأثر المسلمين بالمنطق الأرسطي : -

كان نجاح المنطق الأرسطي ودخوله إلى الفكر الإسلامي عامل أساسي فى ربطه باللغة ، وذلك لان المنطق تأثر به النحاة العرب ، ولكن ليس كلهم الذين تأثروا بالمنطق الأرسطي ، بل

هناك من نفر منه ، وهذا واضح من المناظرة التي تكلم أبو حيان فى رسائله التى سماها المقابسات وهى بين أستاذه أبى سعيد السيرافى وهو احد النحاة المشهورين ، وبين متى بن يونس المنطقي فى حضرة الوزير ابن الفرات ، ولقد سميت هذه المناظرة تحت اسم " المنطق اليوناني والنحو العربي " والأخرى سميت " ما بين المنطق والنحو من المناسبة " وهذه الأخيرة رواها أبو حيان التوحيدي على هيئة حديث وحوار بينه وبين أستاذه سليمان المنطقي ، ومن خلال الرسالتين يتضح الصراع الواضح بين طائفتين من علماء العربية والذين كان تأثرهم واضح بالفلسفة اليونانية وثقافتها ، ويرون بان لا غنى عن الفلسفة اليونانية ، ويرون أيضا أن لها الفضل الكبير على الفكر الإسلامي ، وطائفة أخرى لا يرون كل الفضل للفكر اليوناني بل يجب الاعتدال والاقتصاد فى هذا الفضل.

ومن خلال المناظرة يتضح أن متى بن يونس انه يمثل ويعتز بالفكر اليوناني والمنطق اليوناني ، وسعيد السيرافى وهو يمثل الفريق الضد ، ولكنه لا ينكر فضل المنطق الأرسطي ، بشرط تكييف هذا المنطق مع اللغة العربية ، فالمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة ، وهذا ما نراه عند السيرافى فى قوله " النحو منطق ولكنه مسلوخ عن العربية ، والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة ، وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى ، ان اللفظ طبيعي والمعنى عقلي " ، فلا يمنع السيرافى دخول المنطق إلى اللغة ولكن يجب تكييف هذا المنطق مع اللغة ، ((ربط القدماء بين اللغة والمنطق العقلي ، فدعا فلاسفة اليونان الى طرائق تهيمن على التفكير الأساسي وجعلوها بديهيات لا يختلف فيه ، ومقدمات لقضايا عقلية ، ينتهون منها إلى حكم خاص لا يتردد العقل فى قبوله)) . ([12])

وأرسطو من خلال المنطق ربط بين المنطق واللغة ، ولقد وضعه فى قوالب نحوية على هيئة صور ألفاظ وأصوات ، والنحاة العرب كان إعجابهم بمنطق أرسطو كبير وحاولوا تطبيقه على النحو العربي ولهذا نجد دخول القياس والاستنباط فى اللغة ، فالقياس فى اللغة كان نتيجة المنطق الصوري والذي يرى البعض إن ((القياس الأصولي يختلف عن القياس النحوي والمنطقي ، فالقياس الأصولي وبالخصوص قياس العلة ، منهج خاص يستهدف معرفة علة الحكم والوارد فى النص أي الأصل وإضافة الحكم نفسه على المماثل الذي لا نص فيه وهو الفرع وذلك بجامع العلة ، ومن أشهر أمثلته: أن علة تحريم الخمر هى الاسكار وان النبيذ مسكر ، فالنبيذ محرم بسبب هذه العلة)) . ([13]) والقياس فى اللغة والمنطق وعلم الكلام يقوم على المقارنة بين أصل وفرع ، بمعنى شاهد وغائب وليس على التأليف بينهما ، ومن يستخدم القياس فى قضية ما لا يبدى حكما بل تحصيل حكم الأصل فى الفرع

---

[11] جلال الدين السيوطي ، الأشباه والنظائر ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيد آباد ، ط2 ، 1359 هـ ، 1 \ 53 .
[12] د . إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، بتصرف ، من 134 الى 143.
[13] د. محمد ولد اباه ، تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب ، دار التقريب ، بيروت ، ط 1 ، 2001 م ، ص 29.

وهذا فى الفقه وكذلك فى القياس النحوي وأيضا عند المتكلمين ويسمونه الاستدلال أي قياس الشاهد على الغائب .

والمنطق حد وقياس وبرهان وتعليل ، وهو يبحث فى المبادئ العامة للتفكير الصحيح ، ومنه كان استخراج الموازين للحق ، فهو علم ينسق العقلية الكلامية وهذا من خلال كلام ابن سينا إذ يقول : ((هو الصناعة التي تعرفنا من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حدا ، والقياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة برهانا)). ([14])

ان المنطق هو ميزان الفكر ، فان اللغة هي القالب الذي ينصب فيه الفكر ، فإذا تعارض حكم لغوى لا قاعدة له ، فهنا يتدخل القياس وذلك للمقارنة بين هذه القضية اللغوية وتعارضها مع اى حكم آخر ، فالقياس كما عرفه العلماء انه ((عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع)) . ([15]) وان لم يكن القياس هو الحل لهذه المعضلة أو القضية ، يتجه العلماء إلى شيء آخر مثل الشبيه والنظير ، يقول ابن الجني : ((فأما ان لم يقم دليل فانك محتاج إلى إيجاد النظير)) .([16]) ولكن علماء اللغة والنحو كان لهم فى الشبيه ، لقد وضعوا له توصيفا يميزه ويعرف به ، فهم يقولون ((فشبه الفرع بالفاصل أو المقيس عليه لا يعطى الفرع حقوق الأصل كاملة ، انه يمنحه حقوق بشروط ، فـ " لا " النافية المشبهة بـ "ليس"

والتي لها حكمها فى الشبه والأعمال ، لا تعمل عمل ليس إلا بشروط ، فإن لم تتوافر هذه الشروط بطل عملها)) . ([17]) وان النحو يعتمد فى اغلب القضايا والجمل على قضايا منطقية لها حدود ، و ((الحد الدلالة على الذات لا العلة التي وضع لأجلها إذ علة الشيء غيره)).([18]) ولكن النحاة وعلماء اللغة لم يستخدموا القياس المنكر أو القياس الشاذ وذلك لأنه غير مرغوب فيه ، فـ ((ينبغي لك ان لا تقيس على الشاذ المنكر فى القياس)) .([19])

4 – التوفيق بين النحو العقلي (المنطق) والنحو اللغوي لدى المسلمين :-

تأثر النحاة وخاصة المتأخرين تأثروا بالقياس ، واستطاعوا أن يوفقوا بين القياس النحوي والقياس المنطقي العقلي ، ولكن مع هذه المجهودات المبذولة من قبل النحاة وعلماء اللغة فى التوفيق بين المنطق والنحو ، إلا انه يوجد من يرفض القياس من الفقهاء ، وكان لهم مأخذ على من يؤيد القياس كأبي حنيفة النعمان ، ويعد ابى حنيفة من الفقهاء الذين كان لهم الدور الفعال فى تأييده للقياس ودخوله فى اللغة والفقه ، كذلك المعتزلة والأشاعرة والمتكلمين فهم من المؤيدين للقياس ، ومن المعارضين للقياس ابن حزم الظاهري وابن مضاء القرطبي الظاهري ، وهؤلاء الفقهاء يرفضون القياس ويبطلونه إلا أنهم لا يرفضون المنطق ، فقد ألفوا فيه الكتب المؤيدة له ، فابن حزم منطقي، ((ابن حزم منطقي إلى ابعد حدود المنطقية ولا يرى فى ذلك تعارضا)) . ([20])

---

[14] ابن سينا ، النجاة ، مراجعة ماجد فخري ، الأفاق ، بيروت ، 1985 م ، ص 3 .
[15] ابن الأنبارى ، لمع الأدلة ، مطبعة الجامعة السورية ، 1957 م ، ص 93 .
[16] ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الطباعة والنشر ، بيروت ، ط 2 ، 1 \ 197 .
[17] ابن يعيش ، شرح المفصل ، 1 \ 109 .
[18] المرجع نفسه ، 8 \ 2 .
[19] سيبوية ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت ، 2 \227 .
[20] ابن حزم الظاهري ، ملخص إبطال القياس ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت ، 1973 م ، ص 10 .

وهذا ابن رشد وهو رجل فقيه يستخدم المنطق ويؤيده ، وهو يعالج النحو بمنهج منطقي ، ولكنه يتضح انه يرفض القياس فى النحو ، وقد يكون هذا الرفض نتيجة إن ابن رشد كان يعيش فى دولة الموحدين الظاهرية والتي كان فقهاؤها يرفضون القياس ، ومنهم ابن حزم الظاهري وابن مضاء القرطبي ، وقد تأثر بهم تمشيا مع فقهاء ذلك الوقت حتى لا يتهم فى علمه وفلسفته ، علما بأنه اتهم من قبل بالزندقة والكفر ، فهو ((أخذ على النحاة قياس المجهول على المعلول ، لكنه لم يرفض نظرية العامل)) . ([21])

ويرى ابن رشد أن ((النحو يعصم النطق من الخطأ فى الألفاظ كما هو الحال فى علم المنطق الذي هو آلة تعصم الذهن من الخطأ فى الفكر)) .([22]) ومن المعروف أن المنطق لا يخص لغة دون لغة أخرى ، فهو عام وليس خاص ولقد كان للغة أهمية فى البحث المنطقي ، والقدامى قد أدركوا الأهمية العالية للبحث اللغوى لفهم المنطق وقضاياه ، ولهذا كانت العناية باللغة هى الأساس لفهم المنطق ، ولهذا يرى الفارابي إنه من الضروري فهم اللغة لكى نفهم المنطق ، ((فكل من المنطق والنحو – تبعا لهذا الفهم – يهتم بالألفاظ والمعاني فى آن واحد ، وكل ما بينهما من فرق إنما هو فرق فى درجة التركيز على احد الجانبين ، فيركز النحو على الألفاظ ، بينما يكون تركيز المنطق على المعاني)) . ([23])

والجملة النحوية والجملة المنطقية قد يتفقان فى المضمون وفى النحو ، ولكن قد يختلفان فى الشكل المنطقي ، فمثلا عندما نقول : " يوجد مكتب فى دارى ، وتوجد بقرة فى مزرعتي " وقد يتفقان فى الشكل أو الصورة المنطقية ويختلفان فى الشكل النحوي مثل " لدى دار بها مكتب ، ويوجد مكتب فى دارى " هنا الاختلاف والاتفاق وارد فى اللغة وفى المنطق ، وقد تستخدم الجملة من ناحية الإعراب فى النحو ونستخدمها كقضية منطقية ومطابقتها للواقع والحكم عليها بالصدق أو

الكذب ((يحلل الناقل المنطقي العبارات اللغوية ليصل إلى دلالتها إذا خلت من الالتباس ، ويميز بين هذه الدلالات إذا تعددت ، أما إذا اتفقت فانه يجمع بينها ، ويعتمد فى ذلك فى درايته اللغة وفهمه لمضامين عبارتها وبناها كما هو الشأن بالنسبة للناقل الأديب)) . ([24])

بيد أن المناظرة التى حدثت بين أبى بشر متى بن يونس وأبى سعيد السيرافى ، كانت دليل على العلاقة بين المنطق والنحو ، فلقد كان أبو بشر يمجد المنطق ويقول عنه انه يبحث فى المعنى ، والمعنى اشرف من اللفظ ، واللفظ هو الذي يبحث فيه النحو ، ولكن من الواضح ان كلا من المنطق والنحو يبحثان فى المعنى واللفظ معا ، ولكن أبو بشر متى يرى إن ((النحو لم انظر فيه لأنه لا حاجة بالمنطق إليه ، وبالنحوي حاجة شديدة إلى المنطق لان المنطق يبحث عن المعنى ، والنحو يبحث عن اللفظ ، فان مرَ المنطقي باللفظ فبالعرض ، وان عثر النحوي بالمعنى فبالعرض ، والمعنى اشرف من اللفظ واللفظ أو أوضع من المعنى)). ([25])

---

21 سيد ولد مناه ،اكتشاف مخطوط مفقود لابن رشد ، شبكة الاتصالات العالمية موقع الدكتور محمد عابد الجابري ، 2007 .
22 نفسه ، ص 9 .
23 د. محمد مهران ، مدخل إلى المنطق الصوري ، ص 32 – 33 .
24 د. طه عبدالرحمان ، المنطق والنحو الصوري ، ص 9 .
25 التوحيدي ، الإمتاع والمؤانسة ، تحقيق احمد أمين واحمد الزين ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، 1 \ 113 .

5 - المنطق وتحليل اللغة لدى المسلمين :-

إن علماء المسلمين سواء أهل اللغة أو المنطق ربطوا مباشر بين القياس المنطقي والتحليلات اللغوية ، وهذا فى كتب الفلاسفة والعلماء المسلمين ، و ((والدارس لما كتبة المسلمون عن القياس المنطقي يلاحظ أنهم ربطوا بين القياس المنطقي والتحليلات اللغوية والفلسفية لمعاني الحق ، وذكروا العديد من معاني الحق الذي نصل إليه عن طريق القياس المنطقي ، فمن معانية ، الثابت الصحيح وهو ضد الباطل ، والحق هو الصدق ، وهو البين الواضح ، وهو العلم الصحيح ، وهو أحد حقوق العباد ، وهو وجب للغير وأيضا الحكمة التي فعل لها ، ومن معاينة الثبوت والمطابقة للواقع)) .[26]

وهناك من العلماء والفلاسفة من ينظر إلى المنطق على أساس أنه لابد من فهمه ودراسته ودمجه فى اللغة بل حتى الفقه الإسلامي ، لكي نستفيد من هذا العلم وذلك لأن المنطق نحو عقلي ومن خلال العقل نستطيع أن نصل إلى الحقيقة التي قد تكون ضائعة مع أنها موجودة ، و ((أما مزج المنطق الأرسطاليسى بعلم الكلام والعلوم الإسلامية على العموم فبدأ فى أواخر القرن الخامس على أيدى المتأخرين من المتكلمين ، غير أنه ينبغي أن نلاحظ هذا المزج لم يحدث على يد مفكر من المعتزلة بل بواسطة متكلم أهل السنة المشهور أبى حامد الغزالي)) . [27]

والباب مفتوح لدراسة اللغة وخاصة في العصر الحديث والمعاصر ، ولهذا نجد إن اللغة تتألف ((من ألفاظ وتركيب لغوى ، والألفاظ مجرد رموز لغوية متفق على معناها بين المتكلمين بهذه اللغة أو تلك ، أما التركيب اللغوي فهو الطريقة التي بها تنتظم الألفاظ في عبارات أو جمل لتعبر عن معان لها مغزى ، وهذه الجمل إما تحمل خبرا أو تدل على استفهام أو تضمن امرأ أو تشتمل على تعجب أو تنطوي على ثمن أو رغبة ، ولما كانت الجملة الإخبارية هي التي إما إن تثبت شيئا أو تنكره ، فهي وحدها التي تكون موضع اهتمام المنطق)) . [28]

هناك من يرى بأن المنطق والنحو لا تعارض بينهما ، وذلك لأنهما يدرسان المعنى واللفظ ، ولقد استعان علماء النحو بالفكر المنطقي العلمي التحليلي ، فلاحظوا ترابط الألفاظ ودلالاتها المعنوية من خلال عملية التركيب ضمن قواعد منطقية يقبلها العقل ، لأن النحو منطق عربي ، والمنطق نحو عقلي ، وهذه العلاقة القائمة بين المنطق والنحو شبهها الفارابي بعلاقة المنطق بالعقل والمعقولان ، فقال : ((وهذه الصناعة ، صناعة المنطق تناسب صناعة النحو ، وذلك إن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولان كنسبة صناعة اللسان والألفاظ ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ ، فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولان)) .[29]

ولقد وجدت مشكلة المعنى والترادف عند العرب في الكلمات العربية مثل الأسد والليث ، والسيف والمهند ، أيضا أكبر وأعظم ، ولقد تكلم الفلاسفة العرب عن هذه المعضلة ، منهم الإمام الغزالي والذي يقول : ((إما الترادف فنعنى بتا الألفاظ المختلفة والصيغ المتواردة على مسمى واحد كالخمر

---

26 د. محمد عاطف العراقي ، الفلسفة العربية ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان ، القاهرة ، ط 2 ، 2003 م ، ص 43 .
27 د. على سامي النشار ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، ص 99 .
28 د. محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصوري ، ص 28.
29 الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين ، ص 12.

والعَقَار والليث والأسد والسهم والنشابة ، وبالجملة كل اسمين لمسمى واحد يتناوله أحدهما من حيث يتناوله الأخر من غير فرق)) . ([30])

((ترتبط اللغة بالبيئة ، والإقليم ، والطبائع البشرية فهي ملكة مقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان ، وهو في كل امة بحسب اصطلاحاتهم)). ([31]) ولا تكون اللغة إلا حيث يتواجد أفراد المجتمع الواحد الذين يكسبونها خصائص تركيبية ودلالية ، تتوافق والإدراك العقلي لديهم ، وسلوكهم الاجتماعي ، فتتمثل الألفاظ في نظام تركيبي ، له بنية خاصة ، ونظام صوتي متشكل من الأصوات العرفية المنطوقة ، ومن تتبعات الأصوات التي تستخدم ، أو التي يمكن أن تستخدم في التعامل بين الأفراد ، أو عند مجموعة من البشر .

فالألفاظ المستعملة فى المنطق هى نفس الألفاظ المستعملة فى اللغة والنحو قد يكون الاختلاف فى التعريفات فقط أي فى تعريف معنى اللفظ ، فالقضايا المنطقية التي توجد فى المنطق تستخدم نفس الألفاظ التي يستخدمها النحو قد يكون الاختلاف فى التسمية هذه جملة وهذه قضية وهذا معنى وهذا لفظ وهذا مبتدأ وهذا موضوع وهذا خبر وهذا محمول ، ((إذ الألفاظ مثل المعاني فحقها أن تحاذى بها المعاني ، وقد سمى المنطقيون معرفة المفردات تصورا ومعرفة النسبة الخبرية بينهما

تصديقا . فقالوا : العلم إما تصور وإما تصديق ، وسمى بعض علمائنا الأول معرفة والثاني علما تأسيا بقول النحاة فى قولهم المعرفة إلى مفعول واحد)) . ([32])

وعندما استخدم القياس من قبل بعض علماء اللغة ، كان لهم دور كبير فى توضيح دور القياس فى اللغة وأحكامه ، كما أنهم وضعوا بعض الأسباب التي جعلتهم يستخدموا القياس ((لم يكتف العالم اللغوي بتوسيع أصول القياس فى اللغة ، بل بين الأحكام فى تطبيقه والعلل التي أدت إلى استخدام الأصل نموذجا يقاس عليه ، فكان القياس أما معنويا وأما لفظيا ، فقالوا عامل لفظي وعامل معنوي)). ([33]) ولقد وضعوا نظرية العامل فى النحو ويقصد بنظرية العامل هي السبب الذي يجعل الكلمة منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة ، ومن خلال هذه النظرية ظهر قانون المنطق الأرسطي عند النحاة، مثل " إن لكل شيء سببا وإن لكل حادث محدث " ، وهذا هو قانون السببية عند أهل المنطق الصوري، فالنحاة يقولون إذا اتفق العاملان فى العمل ألزم تحصيل الحاصل وهو محال ، أما إذا اختلف فالنقيضان يجتمعان فى المعمول ، أي قد يكون منصوبا ومرفوعا فى آن واحد ، ((ويغلب الظن ان المنطق – من الناحية التاريخية – كان مرتبطا بالنحو ، بدأت البذور الأولى للمنطق فى أبحاث السوفسطائيين الخاصة باللغة والخطابة)) . ([34])

أعجبا المفكرين بمنطق أرسطو إعجاباً كبيراً وتأثروا به وحاولوا التوفيق بين اللغة والمنطق واستخدام المنطق فى نحو بحيث يكون استعماله على قوانين وقواعد المنطق الصوري ، فما كان من أهل اللغة والنحاة المسلمين والعرب إلا استخدام القياس والاستنباط فى اللغة بما يتمشى مع اللغة والنحو ولقد استطاعوا الفلاسفة المسلمين والعرب ام يطورا ويغيروا فى المنطق الأرسطي لصالح

30 أبو حامد الغزالي ، المستصفى في علم الأصول، تحقيق محمد عبدا لسلام عبدالشافى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2000 م ، ص 26.
31 ابن خلدون، المقدمة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط 3 ، 1967 م ، ص 1056.
32 أبو حامد الغزالي ، المستصفى فى علم الأصول ، تحقيق محمد عبد السلام عبدالشافى ، ص 10 .
33 ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، ص 109 .
34 د. محمد مهران ، مدخل إلى المنطق الصوري ، ص 28 .

اللغة والشريعة ((كما أن صناعة النحو تشتمل على الألفاظ ، والألفاظ أحد الموجودات التى يمكن أن تعقل ، ولكن صناعة النحو ليست تنظر على أنها أحد الأشياء المعقولة ، ولا فقد كانت تكون صناعة النحو وبالجملة صناعة علم اللغة تشتمل على المعاني المعقولة وليست كذلك)). ([35])

والنحاة العرب استعانوا بالمنطق فى ترابط الألفاظ ودلالاتها ، وذلك لأن علماء النحو ورجال الفلسفة والفكر يعتبرون النحو منطق لغوى ، والمنطق نحو عقلى ، فمن خلال هذا الشعار والمقولة كانت العلاقة بين اللغة والمنطق وهذا واضح من خلال كلام الفارابي فهو يقول : ((وهذه الصناعة، صناعة المنطق تناسب صناعة النحو ، وذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين فى الألفاظ فان علم المنطق يعطينا نظائرها فى المعقولات)) . ([36])

والسيرافى له وجه نظر خاصة ، يرد فيها على أبو بشر بأن لا نستطيع ان ننطق الألفاظ دون دلالتها على معان ، فهو يقول ((لم تدعى ان النحوي إنما ينظر فى اللفظ دون المعنى والمنطقي ينظر فى المعنى دون اللفظ ؟ هذا كان يصح لو أن المنطقي كان يسكت ويجبل فكره فى المعاني ويرتب ما يريد بالوهم السانح والخاطر العارض والحدس الطارئ فأما وهو يزيغ ان يبرز ما صح له بالاعتبار والتصفح الى التعلم والمناظر فلا بد له من اللفظ الذى يشتمل على مراده)) . ([37])

ويرى السيرافى أن لابد من تعلم اللغة وذلك لكى نصل إلى الأغراض المعقولة والمعاني المدركة ((وإذا كانت الأغراض المعقولة والمعاني المدركة لا يوصل إليها إلا باللغة الجامعة للأسماء والأفعال والحروف ، افليس قد لزمت الحاجة إلى تعلم اللغة)) . ([38])

وابن جنى يرى إن العرب لم تغفل المعاني وكان الاهتمام كله على الألفاظ وهذا غير صحيح عنده فهو يقول ((إن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى وبالاسجاع التي نلتزمها ونتكلف اسمرارها فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرا من نفوسها)) .([39])

ولقد أدرك المناطقه مثل والفارابي وابن سينا والغزالي وأهل اللغة مثل التوحيدي والسيرافى، أن هناك علاقة بين المنطق واللغة وخاصة النحو ، فهناك قوانين متقاربة بين الاثنين فأبو حيان التوحيدي يقول : ((أنى أجد بين المنطق والنحو مناسبة غالبة ومشابهة قريبة ، وعلى ذاك فما الفرق بينهما ، وهل يتعاونان بالمناسبة وهل يتفاوتان بالفرق)) . ([40])

ويقول السجستانى :((النحو منطق عربي والمنطق نحو عقلي ، وجل نظر المنطقي فى المعاني وان كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ والتي هى كالحلل والمعارض ، وجل نظر النحوي فى الألفاظ وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هى كالحقائق والجواهر)). ([41])

---

35 الفارابي ، الألفاظ المستعملة فى المنطق ، تحقيق محسن مهدى ، ص 107 .
36 الفارابي ، إحصاء العلوم ، تحقيق عثمان امين ، ص 12 .
37 التوحيدي ، الإمتاع والمؤانسة ، ص 119 .
38 المرجع السابق ، ص 111 .
39 ابن جنى ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، 1 \ 220 .
40 التوحيدي ، المقابسات ، ص 221 .
41 المرجع نفسه ، ص 121 – 122 .

ونستطيع القول بان هناك علاقة بين اللغة والعقل والواقع ، وهذا من كلام الغزالي فهو يقول : ((فى بيان حد الاسم وحقيقته ، ان للأشياء وجودا فى الأعيان ، ووجودا فى الأذهان ، ووجودا فى اللسان ، أما الوجود فى الأعيان ، فهو الوجود الأصلي الحقيقي والوجود فى الأذهان هو الوجود العملي الصوري ، والوجود فى اللسان ، هو الوجود اللفظي الدليلى ، فإن السماء ، مثلا – لها وجود فى عينها ونفسها ، ثم لها وجود فى أذهاننا ونفوسنا ، لان صورة السماء تنطبع فى أبصارنا ، ثم فى خيالنا ، حتى لو عدمت السماء مثلا وبقينا لكانت صورة السماء حاضرة فى خيالنا)) . ([42]) ويقول : ((وأما الوجود فى اللسان ، فهو اللفظ المركب فى أصوات قطعت أربع تقطعيات ، يعبر عن القطعة الأولى بالسين ، وعن الثانية بالميم ، وعن الثالثة بالألف ، وعن الرابعة بالهمزة ، وهو قولنا سماء)) .([43]) ويقول أيضا : ((فالقول دليل على ما هو فى الذهن ، وما فى الذهن صورة لما فى الوجود مطابقة له ، ولو لم يكن وجود فى الأعيان لم ينطبع صورة فى الأذهان ولو لم ينطبع صورة فى الأذهان لم يشعر بها إنسان ، ولو لم يشعر بها الإنسان لم يعبر عنها باللسان ، فإذن اللفظ والعلم والمعلوم ثلاثة أمور متباينة ، لكنها متطابقة متوازية ، وربما يلتبس على البليد ، فلا يميز البعض منها عن البعض)) . ([44])

والألفاظ تدل على المعنى من عدة أوجه وهى المطابقة والتضمن والالتزام ، فلفظ " منزل " يدل على معنى " منزل بطريق المطابقة " وكذلك هذا المعنى يدل على السقف وحده بطريق التضمن وذلك لأن من المعروف أن المنزل عبارة عن سقف وجدران ، ويضح هذه النقطة د. محمد عبد الستار فيقول : ((الدلالة اللفظية التضمنية كدلالة لفظ الإنسان " على الحيوان " فقط أو الناطق فقط ، وكدلالة لفظ " البيت " على السقف فقط أو الجدران فقط فالحيوان جزء المعنى المدلول عليه لفظ " إنسان " فى المثال الأول ، والسقف أو الجدار جزء المعنى المدلول عليه بلفظ " البيت " فى المثال الثاني)). ([45]) واللفظ إذا دل على شيء واحد نسميه " معينا " لأنه يدل على عين واحدة وان كان يدل على أشياء كثيرة تتفق فى معنى واحد نسميه " مطلقا " واللفظ بالنسبة للمعنى من حيث الخصوص والشمول يصنف الى صنفين لفظ يدل على معنى معين مثل محمد ، وهذه سيارة ، وهذا فرس ، فهذه الألفاظ كلها لا نفهم منها الإشارة الى موضوع واحد معين ، أى أننا لا نعرف منها إلا الإشارة إلى ذلك الواحد بعينة ، ويمكن أن نسمى ذلك اللفظ جزئيا أو شخصيا و ((اللفظ بالنسبة إلى عموم المعنى وخصوصه، ينقسم إلى جزئي وكلى ، والجزئي ما يمنع نفس تصور معناه عن وقوع الشركة ، فى مفهومه كقولك زيد ، وهذا الشجر ، وهذا الفرس فإن المتصور من لفظ زيد شخص معين لا يشاركه غيره فى كونه مفهوما من لفظ زيد ، والكلى وهو الذى لا يمنع نفس تصوره معناه عن وقوع الشركة ، فيه فان امتنع، امتنع بسبب خارج عن نفس مفهومه ومقتضى لفظة كقولك الإنسان ، والفرس ، والشجر وهى أسماء الأجناس والأنواع والمعاني الكلية العامة)) .([46])

ويرى الغزالي إن الألفاظ لها عدة مسميات فهو يقول : ((إن الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات المتعددة على أربعة منازل فلنخترع لها أربعة ألفاظ وهى المترادفة ، والمتباينة ،

---

[42] أبو حامد الغزالي ، المقصد الأسنى فى شرح أسماء الله الحسنى ، ص 43 .
[43] المرجع نفسه ، ص 43 .
[44] المرجع نفسه ، ص 43 – 44 .
[45] د. محمد عبد الستار ، السلم فى علم المنطق ، مراجعة د. عبد العزيز عبد الله ، دار الطباعة المحمدية ، ط 1 ، 1974م ، ص 37 .
[46] أبو حامد الغزالي ، معيار العلم ، ص 34 .

والمتواطئة، والمشتركة)) . ([47]) إن اللفظ المشترك يدل على المختلفين ، وقد يدل على المتضادين وكذلك على الذين لا شركة بينهما ألبته ، اللفظ المشترك قد نطلقه على معنيين متضادين مثل لفظ : " ناهل " هذا اللفظ يطلق على معنيين مختلفين ومتضادين فى الوقت فهو يطلق على العطشان والريان، وكذلك لفظ الجون يطلق على الأبيض والأسود ، والشريعة الإسلامية فيها لفظ " القرء " فهو يطلق على الطهر والحيض ، فهذه الألفاظ تحمل معنى واحد وتدل على شيء واحد مع انها تعددت الكلمات.

والمعاني المؤلفة تأليفا وهى المركبة مع بعضها فى جملة ، ويقصد بها الأحكام ، فهذه المعاني المؤلفة فى جملة أو قضية تكون عرضه للتصديق أو التكذيب ، فالغزالي يقول : ((إن القضية باعتبار ذاتها تنقسم إلى جزأين مفردين : أحدهما " خبر " والآخر " مخبر عنه " كقولنا زيد قائم فان " زيد " مخبر عنه و " القائم " خبر)) .([48])

وعندما نقول البارئ تعالى قديم والعالم حادث فان النحويون ينظرون إلى هذا القول بأنه يتألف من جزأين أحداهما مبتدأ والآخر خبر ويسميه المتكلمون أحداهما صفة والأخر موصوفا ، ويسميه الفقهاء أحداهما بحكما وآخر محكوم عليه ، والمناطقة يسمونه موضوعا ومحمولا ، ((ان الألفاظ الدالة منها ما هو اسم ومنها ما هو كلم والكلم هى التي يسميها " أهل العلم باللسان العربي " الأفعال ومنها ما هو مركب من الأسماء والكلم)) .([49])

6 – القواعد المنطقية واستخدامها فى علم أصول الفقه : -

والغزالي له نظرة خاصة إلى الألفاظ فى اللغة ، فهو يرى بإن هناك ألفاظ شرعية وتنقسم هذه الألفاظ إلى أربعة فيقول : ((وجملة الألفاظ الشرعية فى القضية الكلية والجزئية أربعة أقسام " الأول " كلية أريد بها كلية كقوله كل مسكر حرام " الثاني " جزئية بقيت جزئية كقوله فى الذهب والأبرسيم " هذان حرامان على ذكور أمتى " فانه بقي مختصا بالذكور ولم يتعد إلى الإناث ، " الثالث " كلية أريد بها جزئية كقوله فى سائمة الغنم زكاة أريد بها ما بلغ نصابا وقوله " السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " المراد به بعض السارقين فإذا أردنا أن نجعل هذه كلية ضممنا إليها الأوصاف التي بان اعتبارها فيه ، وقلنا مثلا كل من سرق نصابا كاملا من حرز مثله الأشبهه له فيه قطع " الرابع " هو الجزئي الذي أريد به الكلى فإنا كما نعبر بالعام عن الخاص فنقول ليس فى الأصدقاء خير ونريد بعضهم كذلك قد يطلق الخاص ونريد العام كقوله تعالى " .... ومنهم من أن تأمنه بدينار لا يؤيده إليك " فإن يراد به سائر أنواع أمواله وكقوله تعالى " .... من يعمل مثقال ذرة خيرا يره " فيعبر بالقليل عن الكثير)).([50]) آل عمران آية 75 ، الزلزلة آية 7 .

العلاقة بين المنطق وعلم أصول الفقه هى أن المنطق يدرس موضوعي التعريف والاستدلال ، وتوجد فى علم أصول الفقه مصطلحات ومفاهيم لابد أن تفهم وتفسر عن طريق المنطق واستخدام القياس المنطقي ، وتأتى إلى علم أصول الفقه ، فهى من مباحث علم المنطق ، واعتبار ((علم الأصول بالنسبة إلى الفقه كاعتبار المنطق بالنسبة إلى الفلسفة)) . ([51])

---

47 أبو حامد الغزالي ، محك النظر ، المطبعة الأدبية ، مصر ، ط 1 ، د.ت ، ص 81 .
48 أبو حامد الغزالي ، معيار العلم ، تحقيق د. سليمان دنيا ، ص 109 – 110.
49 الفارابي ، الألفاظ المستعملة فى المنطق ، تحقيق محسن مهدي ، ص 41 .
50 أبو حامد الغزالي ، معيار العلم ، تحقيق مصطفى أبو العلا ، ص 177- 179 .
51 د. على سامى النشار ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، ص 79 .

ونلاحظ أن علم أصول الفقه له علاقة باللغة وذلك لأن اللغة العربية هى وعاء الكتاب والسنة فكلا منهما باللغة العربية ، والاستدلال فيهما مبنى على معرفة طرق العرب فى الإفهام والفهم ، ((إن المباحث الأصولية اللغوية ليست من نوع علوم اللغة أو النحو العادية ، فقد دقق الأصوليون نظرهم فى فهم أشياء من كلام العرب لم يتوصل إليها اللغويون أو النحاة ، إن كلام العرب متسع وطرق البحث فيه متشعبة ، فكتب اللغة تضبط الألفاظ والمعاني الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي يتوصل إليها الأصولي باستقراء يزيد على استقراء اللغوي)) . ([52])

وكذلك من جملة علم أصول الفقه دلالة الألفاظ على المعاني وهذا ما جعل الصلة بين المنطق واللغة قوية ، وإن كانت العلاقة بين المنطق واللغة قائمة فان العلاقة بين علم أصول الفقه والمنطق قائمة أيضا .

ولهذا نجد ان علم أصول الفقه مادته هى الفقه واللغة والكلام ، وعلم الأصول عند الغزالي من العلوم الشرعية ، يقول عنه إن ((الأصول وهو علم التوحيد ، وهذا العلم ينظر فى ذات الله تعالى وصفاته القديمة ، وصفاته الفعلية ، وصفاته الذاتية المتعددة بالاسامى على الوجه المذكور)) . ([53])
هناك من يرفض الصلة بين المنطق وعلم أصول الفقه ، ولكنه علم نشأ ونما فى إطار إسلامي من خلال أصول الفقه ، ويعتبر أول من وضع أصول هذا العلم هو الإمام الشافعي ، ((يجمع مؤرخو" علم الأصول " على أن أول محاولة لوضع مباحث الأصول كعلم نجدها عند الشافعي)) . ([54])

ولكن هذا لا يمنع وجود منهج علم الأصول قبل الشافعي بل كان له بوادر شرعية عند الأحناف وذلك لأن هذا العلم ينبع من أول إسلامية فقهية ، ولكن لا يمنع أن يكون له علاقة بالمنطق الصوري، ((وفى الحقيقة إن تاريخ وضع المنهج الأصولي يذهب إلى حد أبعد من عصر الشافعي بكثير ، بحيث لا يجب أن نتلمسه فقط عند علماء الأحناف فى السنوات التى تسبق عصر الشافعي ، بل فى عصر الصحابة أنفسهم ولدى الكثيرين من فقهائهم)) .([55])

فهو علم يدرس ويهتم بمختلف الأدلة الفقهية ، وكيف يتم استنباط الأحكام الشرعية من جهة الجملة ، وليس من جهة التفصيل ، ويشتمل علم أصول الفقه على المنطق ، وعلم الأصول الفقهي فى الاصطلاح الشرعي ، هو ((العلم بالقواعد والبحوث التى يتوصل بها إلى الاستفادة من الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية)).([56]) وهو أيضا ((الدليل الشرعي الكلى من حيث ما يثبت به من الأحكام الكلية ، فالأصولي يبحث فى القياس وحجيته ، والعام وما يفيده ، والأمر ما يدل عليه وهكذا)) . ([57])

مع إن الإمام الشافعي كان من المعارضين والرافضين للمنطق الأرسطي فلقد كتب " رسالته " المشهورة الأصولية ويعتبر الشافعي هو أول من كتب فى علم أصول الفقه ، ولكن ظهر الإمام الغزالي والذي كتب أيضا فى أصول الفقه ، وكان كتابه " المستصفى " خير دليل على ذلك وهو من المؤدين

---

[52] المرجع نفسه ، ص 91 .
[53] ابو حامد الغزالي ، القصور العوالى ، تحقيق مصطفى ابو العلا ، مكتبة الجندي ، القاهرة ، ط 2 ، 1970 م ، 1 \ 106 .
[54] د. على سامى النشار ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، ص 80 .
[55] المرجع نفسه ، ص 81 .
[56] عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه وخلاصة التشريع الإسلامي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2010 م ، ص 12 .
[57] المرجع نفسه ، ص 12 .

للمنطق الصوري واستطاع ان يوظفه لصالح الشريعة الإسلامية ، ويعد علم الأصول من العلوم التي وضعه ((الشافعي وتلاميذه فى صورة كاملة ، ثم تناوله المعتزلة والأشاعرة بعد ذلك بالتعديل حتى أقاموه علما كاملا فى صورة بارعة ، وفى هذا المجال أنتجوا تفكيرا منطقيا جديدا وكشفوا عن المنهج التجريبي)) . ([58]) ويقول الغزالي : ((اعلم انك لا تفهم معنى أصول الفقه ما لم تعرف أولا معنى الفقه ، والفقه عبارة عن العلم والفهم فى أصل الوضع ، يقال فلان يفقه الخير والشر اى يعلمه ويفهمه، ولكن صار بعرف العلماء عبارة عن العلم بالأحكام الشرعية الثانية لا

فعال المكلفين خاصة)) . ([59])

إن علماء علم أصول الفقه كان لهم اتجاه جديد فى القياس ، وتم توظيف هذه الأقيسة لصالح الفقه الإسلامي، واستخدم فى المنطق الإسلامي واخذ به العلوم الشرعية والفقهية ومن هذه الأقيسة :- قياس الشبه والنظير والسبر والتقسيم ، فقياس الشبه والنظير مفهومه عند علماء أصول الفقه هو :-

أولا : قياس الشبه والنظير:-

يدل القياس فى اللغة على التقدير . وحده أنه إثبات مثل حكم معلوم فى معلوم آخر لاشتراكهما فى علة الحكم عند المثبت . وقد يراد بالقياس الشرعي أى ذلك الذى وجدت فيه أمارة شرعية تدل على اعتباره ، وقد يراد به القياس العقلي أى الذى يفهمه العقل من مجموع الشرع دون أن يكون هناك نص معين يدل عليه . والقياس أنواع ، منها قياس الغائب على الشاهد والقياس المركب المتصل وقياس الشبه . ويعبَر الشافعي عن هذا الأخير بـ " قياس الأشباه " أو " قياس غلبة الأشباه " . ومعناه تردد فرع بين أصلين قد أشبه أحدهما فى الحكم ولآخر فى الصورة ، فتعتبر المشابهة ، حينئذ ، فى الحكم عند الشافعي أو فى الصورة فعددَ الجلسة الثانية فى الصلاة إلى الجلسة الأولى فى عدم الوجوب، ((ومن الناحية الدلالية تدل عبارة الشَبه والشبُه والشبيه : المثل والجمع أشباه ، وأشبه الشيءُ الشيء وشابهه : ماثله وبينهما شبه بالتحريك ، والجمع مشابه على غير قياس . وتشابها واشتبها : أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا)). ([60])

قياس الشبه:- وهو قياس يتردد فيه الفرع بين أصلين لوجود علتها فيه ، ومثال ذلك أن يقتل العبد المملوك غيره خطأ ، والتردد هنا هو شبه العبد الرجل فى الإنسانية وشبهة أيضا لمال الرجل بوصفه مملوكا ، فهو مال من أمواله المنقولة بهذه الصفة ففي الشبه الأول الدية وجوبا ، وفى الشبه الثاني القيمة ولو زادت على الدية فى الثمن أو نقصت عنها ومثاله : ((قول أبى حنيفة " مسح الرأس لا يتكرر" تشبيها له بمسح الخف والتيمم والجامع أنه مسح فلا يستحب فيه التكرار قياسا على التيمم ومسح الخف)). ([61])

وقياس الشبه يكون الفرع أقوى وأوضح من الأصل ، وهذا مثال على القياس من الأدنى إلى الأعلى يقول سبحانه وتعالى " أما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما " من خلال هذه الآية الكريمة يتضح لنا ان الله سبحانه وتعالى حرم علينا ان نقول

---

58 د. على سامى النشار ، نشأة الفكر الفلسفي فى الإسلام ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 8 ،1\ 54 .

59أبو حامد الغزالي ، المستصفى فى علم الأصول ، تحقيق محمد عبد السلام عبدالشافى ، ص 5 .

60 ابن منظور ، لسان العرب ،دار المعارف و الفيروز آبادى ، القاموس المحيط ،مؤسسة النشر والتوزيع ، بيروت مادة "أشبه" ، بابا الهاء ، فصل السين ، مادة " "مثل " باب اللام ، فصل الميم .

61 أبو حامد الغزالي ، المستصفى في علم الأصول ، تحقيق محمد عبد السلام عبدالشافى ، ص 317 .

للوالدين " أف " وهى صغيرة فى الحجم والكتابة ، بمعنى أنها من حرفين "أ" و "ف" ولكن فقهاء المسلمين استخلصوا من هذين الحرفين هذا التحريم البسيط تحريما اكبر وأعظم إلا وهو ضرب الوالدين أما قياس المثل فمثاله هو القاعدة الفقهية التي تنص على أن غسل الإناء الذي يشرب فيه الكلب سبع مرات بالتراب ، فطبقة الأصوليين فى شرب الخنزير فى الإناء والسبب هنا التساوي فى العلة .

أما قياس من الأعلى إلى الأدنى طبق فى تحريم الخمر لأنها مسكرة فاستخلص الأصوليين تحريم الأقل مثل " البيرة " وهى اقل اسكاراً من الخمر ، كذلك كل ما يذهب العقل فهو حرام ، طبقت هذه القاعدة من من الأعلى إلى الأدنى .

والغزالي يقول في حقيقة الشبه وأمثلته والدليل على حجته :- ((أما حقيقته فاعلم ان اسم الشبه يطلق على كل قياس ، فان الفرع يلحق بالأصل بجامع يشبهه فيه فهو إذا يشبهه ، وكذلك اسم الطرد لان الاطراد شرط كل علة جمع فيها بين الفرع والأصل)) . ([62])

وتوجد عدة أقوال فى قياس الشبه فهناك من يقول بأن قياس الشبه هو قياس إسلامي لم يتأثر بأي اثر خارجي ، فهم يرون نشأة قياس الشبه يرجع إلى الكتاب الذي أرسله الخليفة عمر بن الخطاب إلى أبى موسى الأشعرى بعد أن عينه الخليفة عمر بن الخطاب واليا، وذلك حتى يرشد الاشعرى إلى أصول القضاء والاهتمام به وطريقته الصحيحة ، فيقول الخليفة عمر بن الخطاب فى رسالته :-الفهم الفهم فيما تلجلج فى صدرك مما ليس فى كتاب الله ولا سنة النبي صلى الله عليه وسلم ثم أعرف الأشياء والأمثال ، فقس الأمور عند ذلك بنظائرها ، اعمد إلى أقربه إلى الله ، وأشبهها بالحق)).([63])

إذن قياس الشبه هو : أن يتردد فرع بين أصلين مختلفي الحكم وفيه شبه بكل منهما فيلحق بأكثرهما شبها به .

أما النظير فهذا مثال عليه سوف يوضحه :-

إن ما رواه الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم " مسح على الجوربين والنعلين "، فهذا حديث هزيل بن شرحبيل عن المغيرة ، وعامة الرواة رووه بلفظ " مسح على الخفين والعمامة " ، فعلى ذلك ذكر الجوربين معلول ، فقد أعله الإمام أحمد رحمه الله تعالى وسفيان وابن معين وابن مهدي وضعفه النسائي ، فعامة أهل العلم على تعليل هذه اللفظة ، وأن الصواب أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ، فذكر الجوربين معلول ، وعلى ذلك لم يصح عن النبي عليه الصلاة والسلام لكن صح عن أصحابه ، والقياس يدل عليه فهو " أي الجوربين " مقيس على الخف ، فإن الناس يحتاجون في المسح على الجوارب كما يحتاجون إلى المسح على الخفين ، إذا يقتضي إلحاق النظير بنظيره في الشرع - فإن الشرع يقتضي إلحاق النظير بنظيره – وعلى ذلك المسح على الجورب جائز – كما هو مذهب أحمد ومذهب جمهور السلف ، والجمهور قالوا غسل القدمين أفضل، منهم الحنابلة .

---

[62] المرجع السابق ، ص 316 .
[63] مصطفى احمد الزرقاء ، المدخل الفقهى العام ، دمشق 1952 ، ص 20 .

وهناك من يستدل بالنظير على النظير كقوله من صح طلاقه صح ظهاره كالمسلم ، فإن الطلاق نظير الظهار فيدل أحدهما على الآخر ، كذلك هنا الإبدال بعد التفرق فيدل أحدهما على الآخر وهذا الإبدال بعد التفرق نظير الإبدال قبل التفرق .

ونستطيع أن ندرج قياس الشبه والنظير ضمن أصول الفقه عند المسلمين ، الذي يهتم بدراسة مختلف الأدلة الفقهية والأحكام الشرعية واستخلاصها من جهة الجملة .

إن قياس الشبه والنظير من موضوعات المنهج عند الأصوليين ، ويعتبر عندهم من أكثرها ثراء وتنوعا ، والشبه كما يعرفه الأصوليون هو الوصف الذى لا يعقل مناسبته بالنظر إليه فى ذاته ، وتظن فيه المناسبة ظنا ما ، بالتفات الشارع إليه فى بعض الأحكام ويقال بأن هذا القياس يعتبر أدنى أنواع القياس ، مع العلم هناك من العلماء من يؤيد وهناك من يرفض ، فلقد اختلف العلماء فى حجية قياس الشبه على مذهبين :-

الأول :- ذهب جمهور المالكية والشافعية والحنابلة على إنه حجة ،وعزاه الغزالي الى أبى حنيفة أيضا، والجوينى إلى معظم الفقهاء .

الثاني :- ان معظم الحنفية يقولون انه باطل .

أما السبر والتقسيم : يسمى " التقسيم الحاصر " و " التقسيم غير الحاصر " و" والسبر غير الحاصر " . ومعناه أن يقوم الباحث بنفسه عن العلية بأن يقسم الصفات التى يتوهم عليتها ، بأن يقول:- " علة هذا الحكم إما هذه الصفة وإما هذه " ثم يسبر كل واحدة منهما ، أى : يختبره ، ويلغى بعضها بطريقة فيتعين الباقي للعلية .

والسبر هو أن يختبر الوصف أيصلح للعلية أم لا ؟ والتقسيم الحاصر هو الذى يكون دائراً بين النفي والإثبات . وعلى العكس من ذلك لا يكون التقسيم الذى ليس بحاصر دائراً بين النفي والإثبات .

وللفلاسفة وعلماء الكلام أقوال مختلفة حول هذا النمط من المناهج ، فالذى يسميه المتكلمون السبر والتقسيم يسميه الغزالي قياس التعاند ، أما المنطقيون فيسمونه : القياس الشرطي المنفصل ،ويؤلف هذا القياس من مقدمة أولى شرطية منفصلة ، ومقدمة حملية ثانية تثبت أو تنفى أحد البديلين أو الطرفين المتعاندين ، والشرطية المنفصلة هى ((ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا ، أو صدقاً فقط أو كذباً فقط)).[64]

والغزالي يقول عنه : ((وهو الذي يسميه الفقهاء ، والمتكلمون " السبر والتقسيم " ومثاله قولنا: العالم إما قديم ، وإما محدث ، لكنه محدث ، فهو إذن ليس بقديم . فقولنا : إما قديم ، وإما محدث مقدمة واحدة . وقولنا : لكنه محدث . مقدمة أخرى هي استثناء إحدى قضيتي المقدمة الأولى بعينها . فأنتج نقيض الأخرى)).[65] وهناك حالة تكون فيها المقدمة الثانية تثبت أحد الطرفين المتعاندين فى المقدمة الأولى وهناك حالة تكون فيها المقدمة الثانية تنفى أحد الطرفين المتعاندين فى المقدمة الأولى وعليه عندما تكون المقدمة الثانية فى القياس الشرطي تثبت أحد الطرفين المتعاندين نصل إلى التسليمات الآتية : -

---

64 د. محمد عبد الستار نصار ، السلم فى علم المنطق ، ص154.
65 أبو حامد الغزالي ، معيار العلم ، تحقيق سليمان دنيا ، ص 156 .

العالم إما قديم أو حادث ، العالم قديم ، والعالم ليس بحادث . بمعنى آخر فإننا إذا وضعنا القياس الشرطي بالطريقة الرمزية الآتية :-

فإننا سوف نصل إلى النتيجة نفسها فنقول :-

إما أن تكون أ هى أ أو تكون س . أ هى ب أذن أ ليست س .

فأما إذا لم تكن الأقسام تامة العناد كقولك : هذا إما أبيض ، وإما أسود ، أو زيد إما بالحجاز ، أو بالعراق . بأن استثناء عين الواحد ، ينتج نقيض الآخر ، كقولك لكنه بالحجاز أو لكنه أسود ، فينتج نقيض سائر الأقسام ، فإما استثناء نقيض الواحد ، فلا ينتج ، لا عين الآخر ، ولا نقيضه، فأنه لا حاصر فى الأقسام ، فقولنا : ليس بالحجاز ، لا يوجب أن يكون فى العراق ، ولا أن يكون به ، إلا إذا بان بطلان سائر الأقسام ، بدليل آخر ، فعند ذلك يصير الباقي ، ظاهر الحصر، تام العناد،

ولا يحتاج هذا إلى مثال فى الفقه ، فإن أكثر نظر الفقهاء على السبر والتقسيم يدور ، ولكن لا يشترط فى الفقهيات الحصر القطعي ، بل الظني فيه ، كالقطعي فى غيره)).[66]

وهو الذي يسميه الأصوليون السبر والتقسيم، وقد يسميه أيضا الجدليون التقسيم والترديد فمضمونه الاستدلال بثبوت أحد النقيضين على انتفاء الآخر، وبانتفائه على ثبوته ، وهذا عند الإمام الغزالي والإمام الجوينى ما يسمى شرطيا منفصلا :- كقولنا " العالم إما حادث وإما قديم " فهما قضيتان حمليتان ، وجعلنا أحداهما لازمة الانفصال للأخرى)) .[67] وهو ما تحدث عنه الإمام الجوينى فى البرهان فى الجزء الثاني والذي يعنى عنده "سبر " أو إحصاء كل الأسباب التى يمكن ان تكون علة حدوث شيء ما ثم ننفى أو نستثنى كل هذه الأسباب ماعدا سببا واحدا يكون هو العلة الحقيقية لحدوث الشيء .

ويرى الإمام الجوينى إمكانية استخدام هذا المنهج أى " السبر والتقسيم " ، فى الأقيسة الفقهية ، إلا أنه يتحلل من قيمته ، ويرفضه على أساس انه منهج باطل . وقد يكون هذا المنهج ((المنفصل محصورا فى جزأين ، وقد يكون فى ثلاثة أو أكثر)) . [68]

ويرى الغزالي أن القياس الشرطي المنفصل هو الذى يسميه الفقهاء والمتكلمون السبر والتقسيم، فالحكم فيه دائر بين النفي والإثبات وان كان السبر والتقسيم قطعيا اذا كان حصر الأوصاف حصرا قطعيا ، وقد يكون ظنيا فى حالة عدم الحصر أو دليل الإلغاء ظني .

فإن كان السابقون من الأصوليون قالوا بأن السبر والتقسيم هو الشرطي المنفصل فإن المتأخرين كذلك ردوه إلى الشرطي المنفصل أيضا ومن الواضح ان السبر والتقسيم عنصر منطقي، وقد حاول الأصوليون المتأخرين أنفسهم رده إلى القياس الشرطي المنفصل أي رده إلى قياس استثنائي كبراه شرطيه منفصلة حقيقية أو مانعة جمع – وصغراه رفع احد المتنافيين فينتج إثبات آخر)). [69]

---

66 أبو حامد الغزالي ، معيار العلم ، ص 157، 158 .
67 المرجع نفسه ، ص111 .
68 المرج نفسه ، ص 111.
69 المرجع السابق ، ص 122 .

ويمكننا القول بأن الشرطية المنفصلة هي التي يحكم فيها بأن شيئا ما هو كذا أو كذا . وهى تتركب من قضيتين تبدأ كل منهما بـ "إما " مثل قولنا " إما أن تدور الأرض حول الشمس " وإما " أن تدور الشمس حول الأرض " . وهذه القضية تكون صادقة بصدق أحد طرفيها فقط ، ولا تكون كاذبة إلا إذا كذب طرفاها ، ذلك لأن العلاقة القائمة بين طرفيها " أي بين القضيتين " هي علاقة تباين أو عناد ، كما يستخدم السبر فى منهجية الوقوف على طبيعة الأحكام الشرعية ، فعند معرفة أنواع الحكم الشرعي التكليفى بعد عملية السبر بالدليل والتقسيم، يتبين أن الحكم الشرعي أما أن يكون أمرا ، أو نهيا ، أو تخييراً ، وتصبح أقسام الحكم التكليفى خمسة وهى الوجوب ، والندب ، والإباحة، والحرمة ، والكراهية .

الخاتمة:

1 - كلمة منطق لا تطلق على فى اللغة بمعنى الإدراك ، ولقد وضع هذا المعنى بعض المناطقة والتي من خلالها انتشر فى كتب المنطق وقبل به باقي المناطقة .

2- يُعد علم المنطق من العلوم الأوائل التي اهتم بها العالم الإسلامي ، من المفكرين والفقهاء والفلاسفة ، حيث سعوا إلى دمجه فى العلوم الشرعية واللغوية ، ومن المهتمين به من علماء وفلاسفة المسلمين ابن حزم (ت 456) وأبو حامد الغزالي (ت 505) .

3 – يختلف علم المنطق عن علم أصول الفقه من حيث المادة والموضوعات ومن حيث جهة النظر فى الأدلة والارتباط باللغة .

4 – تعرف المسلمون على المنطق باللغة العربية فى الثلث الأول من القرن الثاني الهجري ، وعلم أصول الفقه تأثر بعلم بالعلم المنطق قبل التدوين والتكوين ، ثم الشكل التدوين والذي كان مؤسسه الإمام الشافعي (ت 204) ، ثم الشكل الشمولي .

5 – علم أصول الفقه علم متقدم بين العلوم الإسلامية ، يقول عنه أبو حامد الغزالي هو أشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع ، وأصطحب فيه الرأي والشرع .

6- الإبداع فى دلالات الألفاظ إبداعاً لبت نداءه اللغة العربية يتجاوب فيه التشريعي واللغوي ، وعلوم اللسانيات واللغة المتجددة فى إطار ثقافة العصر الذى يتم فيه التطبيق من حيث الدلالات والمفاهيم .

7 – والنحاة يعنون بما يسمونه أصول النحو ما عناه الأصوليون من أصول الفقه بشقيها ، ومن أبرز الكتب فى ذلك كتاب " الخصائص " أبو الفتح عثمان بن جنى والأنبارى فى كتابه " لمع الأدلة " والسيوطي فى كتاب " الاقتراح " .

8- هناك نصوص مشتركة بين الفقهاء والنحاة متمثلة فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، والنحو يمكن أن يستنبط من آيات القرآن الكريم ، ودلالة النص القرآني على المطلوب تختلف بين الفقيه والنحوي ، فهي عند النحوي " دلالة " وعند الفقيه " دلالة ظنية ".

9 – والقياس عند الأصوليين لا يقيسون " الأصل " على أصل آخر ، بل يحملون الفرع على الأصل والأصل على الفرع ، ولقد ذكر السيوطي فى القياس أربع :-

أنواع : أ – حمل فرع على الأصل . ب – حمل أصل على الفرع .

ج – حمل النظير على نظيره . د – حمل ضد عل ضد .

المراجع:

1- د . ابتسام أحمد جمال ، نقد ابن تيمية للقياس ، مجلة أم القرى ، عدد 26 ، صفر 1424 هـ .
2- ابن الأنبارى ، لمع الأدلة ، مطبعة الجامعة السورية ، 1957 م .
3- ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الطباعة والنشر ، بيروت ، ط2 .
4- ابن جني ، سر صناعة الأعراب ، تحقيق مصطفى السقا وجماعة ، القاهرة ، ط 1 .
5-– أبو حيان التوحيدي ، المقابسات ، مقدمه محمد توفيق حسين ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1970 .
6- – أبو حامد الغزالي القصور العوالى ، تحقيق مصطفى أبو العلا ، مكتبة الجندي ، القاهرة ، ط 2 ، 1970 م .
7- ابن حزم الظاهري ، ملخص إبطال القياس ، تحقيق سعيد الافغانى ، بيروت ، 1973 م .
8- د . إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط 6 ، 1978 م .
10- أبو حامد الغزالي ، محك النظر ، المطبعة الأدبية ، مصر ، ط1 .
11– أبو حامد الغزالى ، المستصفى فى علم الأصول ، تحقيق عبدالسلام عبد الشافى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2000 م .
12 – أبو حامد الغزالي ، معيار العلم ، تحقيق د .سليمان دنيا ، دار المعارف ، مصر ، 1961 م.
13 – أبو حامد الغزالي ، المقصد الأسنى فى شرح أسماء الله الحسنى ، تحقيق د . محمد عثمان الخشت ، مكتبة القرآن ، القاهرة .
14- ابن خلدون ، المقدمة ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، ط 3 ، 1967 م .
15- ابن سينا ، النجاة ، مراجعة ماجد فخري ، الأفاق ، بيروت ، 1985 م .
16- ابن منظور ، لسان العرب ، دار المعارف ، القاهرة .
17– د . اسعد على ، تهذيب المقدمة اللغوية ، دار السؤال للطباعة والنشر ، ط3 ، 1985 م .
18– التوحيدي ، الإمتاع والمؤانسة ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .

19– جلال الدين السيوطي ، الأشباه والنظائر ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، ط 2 ، 1359 ه .
20 – سيبوية ، الكتاب ، تحقيق محمد عبدالسلام هارون ، عالم الكتاب ، بيروت .
21 – طه عبدالرحمان ، المنطق والنحو الصورى ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط 1 ، 1983 م .
22 – عبد المجيد عابدين ، مدخل إلى دراسة النحو ، مطبعة الشبشكى ، القاهرة ، 1951 م .
23 – عبد الوهاب خلاف ، علم أصول اللغة وخلاصة التشريع الإسلامى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 2010 م .
24 – د. على سامي النشار ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984 م .
25 – د. على سامي النشار ، نشأة الفكر الإسلامي فى الإسلام ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 8 .
26 – الفارابي ، إحصاء العلوم ، تحقيق عثمان أمين ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1949 م .
27 – الفارابي ، الألفاظ المستعملة فى المنطق ، تحقيق محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت .
28 – الفارابي ، الحروف ، تحقيق محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ،ط 2 ، 1990 م .
29- الفارابي ، التنبيه على سبيل السعادة ، تحقيق جعفر آل ياسين ، دار المناهل ، بيروت ، 1985 م .
30 – الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، مؤسسة النشر والتوزيع ، بيروت ن 2005 م .
31 – محمد عابد الجابري ، بنية العقل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية .
32 – د. محمد عاطف العراقي ، الفلسفة العربية ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان ، القاهرة ، 2003 م .
33 – د. محمد عبد الستار ، السلم فى علم المنطق ، مراجعة د. عبد العزيز عبد الله ، دار الطباعة المحمدية ، ط 1 ، 1974 م .
34- ت . ج . بورى ، تاريخ الفلسفة فى الإسلام ، علق عليه د. محمد عبدالهادى أبو ريدة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط 5 ، 1981 م .
35 – د. محمد مهران ، مدخل إلى المنطق الصوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1994 م .
36 – محمد ولد اباه، تاريخ النحو العربى بين المشرق والمغرب، دار التقريب، بيروت ، ط1، 2001 م .
37 – مصطفى أحمد الزرقاء ، المدخل الفقهى العام ، دمشق ، 1952 م .

38 – يعيش بن على بن يعيش، شرح المفصل للزمخشرى ، دار الكتب العلمية ، بيروت،2001 م.